بيان مشترك حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خلال مواجهة جائحة كوفيد - 19
إحاطة المفوضة السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة 9 أبريل 2020

نشكر المفوضة السامية على إفاداتها، وعمل مكتبها المستمر لضمان أن تحتل معايير حقوق الإنسان مكانًا مركزيًا خلال الاستجابة لـ COVID-19. ونحث الدول على التعاون بحسن نية مع المفوضة السامية ومكتبها، وكذلك الإجراءات الخاصة، وغيرها من الآليات، لضمان احترام حقوق الإنسان وحمايتها خلال هذه الأزمة.

نحن نواجه تهديدًا غير مسبوق يظهر ترابطنا، وأن أقوى أدواتنا للاستجابة هي التضامن والتعاون على المستويات المحلية والوطنية والعالمية. إن التعاون والمساعدة الدوليين الفعالين، بما في ذلك من خلال المساعدة المالية وتشارك المعلومات، سيكونان ضروريين لوقف تيار هذا الوباء. ينبغي للحكومات أن تفي بالتزامها بدعم البلدان ذات الموارد المحدودة لتعبئة الحد الأقصى من الموارد المتاحة للاستجابة للوباء وحماية المعرضين للخطر، بما في ذلك توفير المساعدة المالية لخطة الاستجابة الإنسانية العالمية للأمم المتحدة. كما ينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تتخذ خطوات لدعم البلدان التي تواجه الوباء بشكل عاجل بتدابير ذكية قائمة على معايير حقوق الإنسان.

سيتعين على الدول والمؤسسات الدولية حشد تريليونات الدولارات لدعم الاقتصادات وسبل عيش الأفراد. يجب عليهم استخدام جميع الموارد المتاحة لاحترام وحماية وإنفاذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تقع في صميم هذه الأزمة - بما في ذلك الحق في الصحة والسكن والمياه والصرف الصحي والغذاء والعمل والضمان الاجتماعي والتعليم والبيئة كمعايير مناسبة للعيش والمساواة وعدم التمييز. وعند تصميم تدخلاتهم، يجب على هذه الدول والمؤسسات ضمان حماية الأشخاص الأكثر تهميشًا والأكثر عرضة للخطر، بما في ذلك كبار السن والأشخاص الذين يعانون من حالات طبية سابقة والأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع والأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال والسكان الأصليين والمهاجرين والأشخاص الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين أو النازحين، والأشخاص المحرومين من حريتهم. كما ينبغي للدول أن تضمن في استجابتها تلبية الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات والأشخاص ذوي الهويات الجندرية المغايرة للتخفيف من التهديدات المحتملة على صحتهم وسلامتهم وحقوقهم الأخرى.

يجب على الدول احترام وحماية وإنفاذ الحق في الصحة في هذا الوقت الحاسم. وعليهم التأكد من أن الخدمات والمنتجات الصحية الجيدة اللازمة للوقاية والرعاية الصحية متاحة ويسْهُل الوصول إليها وميسورة التكلفة للجميع. ويجب تزويد العاملين في القطاع الصحي وغيرهم من العاملين في الخطوط الأمامية بمعدات الحماية الكافية والمعلومات والتدريب والدعم النفسي والاجتماعي. كما ينبغي ضمان استمرار الخدمات الصحية الرئيسية، بما في ذلك معلومات وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية، باعتبارها خدمات أساسية وضمان توفيرها.

إن التعاون الدولي في المجال الصحي والبحث العلمي أمر حيوي للاستجابة الفعالة للوباء. ينبغي للدول أن تضمن ألا تعرقل أنظمة الملكية الفكرية حصول السكان المحتاجين على الأدوية واللقاحات الحيوية. ومن الأهمية بمكان أن تتاح فوائد التقدم العلمي المتعلق بـ COVID-19 مثل التشخيص والأدوية واللقاحات للجميع داخل البلدان وفيما بينها. وينبغي أن تكون مساءلة القطاع الخاص، وخاصة في قطاع المستحضرات الصيدلانية، قضية تثير القلق بشكل خاص في ظل هذه الظروف.

من أجل منع التعرض الإضافي لـ COVID-19 والفيروسات الأخرى، يجب على الدول ضمان الحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة.

ونظراً لأن الحكومات قد أعلنت تدابير حظر صارمة، ويخضع ملايين الأشخاص لأوامر "البقاء في المنزل" ، فقد ازداد خطر العنف المنزلي وإساءة معاملة الأطفال. ندعو الحكومات إلى الاستجابة لدعوة الأمين العام إلى وضع سلامة المرأة أولاً عند استجابتها للوباء بما في ذلك مراجعة الاستراتيجيات الوطنية للاستجابة للعنف المنزلي.

ينبغي أن توفر الدول أماكن إقامة طارئة للأشخاص المشردين. كما يجب عليها أن تضع مرافق مياه وصرف صحي مناسبة وميسورة التكلفة وآمنة ومتاحة للجميع. ويجب على الحكومات أيضًا اتخاذ تدابير لحماية الناس من أن يصبحوا أكثر عرضة ل COVID-19 بسبب نقص المسكن. وينبغي على الحكومات، وفقاً لتوصية المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالسكن، أن تعلق عمليات الإخلاء بالكامل خلال فترة الإغلاق، بما في ذلك أولئك الذين لا يستطيعون دفع الإيجار أو مدفوعات الرهن العقاري.

يمكن أن يكون للتدابير التي تتخذها الدول لمواجهة الوباء آثار سلبية على الحق في الغذاء والتغذية. يجب على الدول اتخاذ تدابير للتأكد أن هذه الحقوق مضمونة، بما في ذلك من خلال توسيع برامج توزيع الأغذية وتوفير بدائل لتحل محل برامج التغذية المدرسية. يجب على الدول دعم صغار منتجي الأغذية للحفاظ على قدرتهم على إنتاج وتوفير الغذاء الكافي. وينبغي أن تعتمد الدول تدابير تنظيمية لتحقيق الاستقرار في أسعار المواد الغذائية ومنع التربح من المواد الغذائية ومنتجات النظافة والأدوية واللوازم الأساسية، مثل رفع جميع أنواع ضريبة القيمة المضافة على هذه الإمدادات، ودعم تكاليف المواد الغذائية الأساسية ومنتجات النظافة.

ستتأثر أشكال العمل غير المستقرة بالوباء بشكل غير متناسب. ومن المرجح أن تتأثر سلبًا حقوق العمال المهاجرين، والأشخاص العاملين في اقتصاد "العربة" (العمل الحر) ، والعاملين في القطاع غير الرسمي، نتيجة لـ COVID-19 وتدابير السيطرة عليه. فينبغي إعطاء المشاريع الصغرى ومتناهية الصغر، ولا سيما تلك التي تديرها النساء، الأولوية في حزم الإغاثة. يجب أن تتضمن سياسات الاستجابة تخفيف شروط مدفوعات الائتمان الصغير، والتي تؤثر على حياة ملايين الأسر، وخاصة في جنوب العالم. في هذا السياق، نحن نؤيد قرارات بعض الحكومات لتمرير قرار تجميد أقساط القروض الصغيرة لمدة ستة أشهر على الأقل، مع إعفاء جميع الفوائد.

يجب على الدول ضمان حصول الجميع على حماية الضمان الاجتماعي في هذا الوقت، وكذلك الدعم الاقتصادي عند الضرورة دون خوف من أي عقاب. هذه التدابير ضرورية أيضًا لمساعدة الناس على الامتثال لتدابير الصحة العامة المعمول بها. وعند تصميم الردود على COVID-19 ، يجب على الدول تحديد تأثير بعض القيود على معيشة الناس والتي يمكن أن تؤثر بعد ذلك على مجموعة من حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن ثم تخفيف تلك القيود إلى أقصى حد ممكن.

في مواجهة إغلاق المدارس، يجب على الدول، بالتعاون مع المعلمين والمجتمعات المحلية المختلفة وأولياء الأمور والأوصياء، استكشاف طرق مبتكرة يسهل الوصول إليها لتوفير الوصول إلى التعليم وضمان التوجيه والدعم الكافيين للتعليم المنزلي، ويجب أن تضمن مستويات كافية من الدعم المالي والحماية الاجتماعية للعائلات التي تحتاج إليها. في كثير من البلدان، لا يعد التعلم عن بعد خياراً قابلاً للتطبيق نظراً لعدم توفر إمكانية

الوصول إلى التكنولوجيا وتكاليف نقل البيانات الكترونيا، خاصةً لمن يعيشون في فقر. بالنسبة للعديد من الأطفال ذوي الإعاقة، فإن معظم أساليب ومنصات التعليم عن بعد ليست شاملة ولا يمكن الوصول إليها. غالبًا ما يكون التعليم في المنزل أو رعاية الأطفال غير ممكن لملايين العائلات التي يتعين عليها مواصلة العمل على الرغم من المخاطر بسبب نقص الحماية الاجتماعية الكافية والدعم الاقتصادي.

في حالات النزاع والاحتلال، من الضروري أن تقوم الحكومات والأطراف الأخرى التي تمارس مراقبة فعالة بحماية وإنفاذ واحترام الحق في الصحة وتوفير الخدمات الصحية للجميع وضمان الوصول الكامل ودون عوائق للمساعدات الإنسانية والطبية. يجب على الحكومات والأطراف الأخرى التي تمارس سيطرة فعالة ضمان إمكانية وصول الفئات الضعيفة إلى الخدمات الصحية دون خوف من الانتقام أو الاحتجاز أو الترحيل.

سوف يكون وقتًا مؤلمًا ومكلفًا، لكننا نرى الجانب الآخر من هذا الوباء. ونحث الدول على الالتزام من جديد بالعمل معا من أجل عالم أكثر عدلا، من خلال: معالجة أوجه عدم المساواة الكامنة وضمان الاحترام الكامل والوفاء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون تمييز. وهذا لا يتفق فقط مع التزامات الدول بحقوق الإنسان، بل أنه يساعدنا أيضًا على جعلنا أكثر مرونة وأفضل تجهيزًا لمنع أو معالجة مثل هذه الأزمة الأخرى.
شكرا جزيلا.

المنظمات الموقعة

Endorsed by:

1. African Centre for Democracy and Human Rights Studies (ACDHRS)
2. Al Mezan Centre for Human Rights
3. Al-Haq, Law in the Service of Man
4. ALQST for Human Rights
5. Americans for Democracy & Human Rights in Bahrain
6. Amnesty International
7. Asian Forum for Human Rights and Development (FORUM-ASIA)
8. Asian Legal Resource Centre (ALRC)

9. Business & Human Rights Resource Centre

10. Cairo Institute for Human Rights Studies (CIHRS)

11. Center for Reproductive Rights

12. Centre for Civil and Political Rights

13. Centro de Estudios Legales y Sociales - CELS (Argentina)

14. Centro de Investigación y defensa de los derechos Humanos Honduras.

15. Centro de Investigación y Promoción de los Derechos Humanos (CIPRODEH)

16. Child Rights Connect

17. Chinese Human Rights Defenders (CHRD)

18. Civic Assistance Committee

19. Committee on the Administration of Justice (Northern Ireland)

20. Committee to Protect Journalists

21. Commonwealth Human Rights Initiative (CHRI)

22. Commonwealth Magistrates' and Judges' Association

23. Conectas Direitos Humanos

24. DefendDefenders (East and Horn of Africa Human Rights Defenders Project)

25. Dhameer for Rights and Freedom - Yemen

26. Egyptian Initiative for Personal Rights (EIPR)

27. FIAN International

28. Flac (Free Legal Advice Centres)

29. Franciscans International

30. Fundacion Regional de Asesoría en Derechos Humanos, INREDH

31. Geneva for Human Rights - Global Training (GHR)

32. Global Initiative for Economic, Social and Cultural Rights

33. HRM "Bir Duino-Kyrgyzstan"

34. Human Rights Association (Turkey)

35. Human Rights Center MEMORIAL (Russia)

36. Human Rights in China

37. Humanium

38. IDHEAS, LITIGIO ESTRATÉGICO EN DERECHOS HUMANOS - MÉXICO

39. International Bar Association

40. International Commission of Jurists

41. International Disability Alliance

42. International Federation for Human Rights Leagues (FIDH)

43. International Institute on Race, Equality and Human Rights (Race & Equality)

44. International Legal Initiative (ILI) - Kazakhstan

45. International Lesbian and Gay Association (ILGA World)

46. International Movement Against All Forms of Discrimination and Racism (IMADR)

47. International Service For Human Rights (ISHR)

48. IWRAW Asia Pacific

49. Justiça Global

50. Lawyers' Rights Watch Canada

51. Legal Clinic “Adilet” (Kyrgyzstan)

52. Liga lidských práv (LLP) / Czech League for Human Rights

53. Ligue suisse des droits de l'Homme

54. Movimento Nacional de Direitos Humanos - MNDH Brasil

55. Musaala Organization for Human Rights

56. Nazra for Feminist Studies

57. Portuguese League for Human Rights - Civitas (Portugal)

58. Programa Venezolano de Educación - Acción en Derechos Humano (Provea)

59. Right Livelihood Foundation

60. Save the Children

61. Southern Africa Human Rights Defenders Network (SAHRDN)

62. The Advocates for Human Rights

63. The Association for Progressive Communications (APC)

64. Union Internationale des Avocats (UIA)

65. Unrepresented Nations and Peoples Organisation (UNPO)

66. Validity Foundation - Mental Disability Advocacy Centre

67. Watch for Human Rights - Yemen

68. Women's Centre for Legal Aid and Counseling (WCLAC)

69. World Organization Against Torture